فأجرى أحمـداً ولم يجر أحمر . والـذي وقـع في الكتاب طـرة لأبي الحسن غلط لأنه يخالف العرب، والصواب ما نص عليه في كتابه من ترك الصرف[1] .

قال الأستاذ أبو بكر: القياس ما قاله أبو الحسن على قول سيبويه في باب جمع النساء والرجال.

باب ما كان من أفعل صفة في بعض اللغات:

هذا الباب يرجع إلى استعمال العرب فما استعملت منه تابعاً فهو صفة وما لم تستعمل منه تابعاً نونت فيه الاسم كأجدل وأفعى فصرفت وجمعت على أفاعيل، ومن الدليل على ذلك جمعه في الحديث خضراً على خضراوات وقد تجمع على أفاعل وموصوفة كأراقم. وما لم يصرفوه من هذا الباب وقد استعمل استعمال الأسماء فإنهم راعوا فيه الصفة فكأنها صفة قامت مقام الموصوف وهو الذي أشار إليه أبو الحسن[2] .

---

(1) زعم الأخفش وجماعة من البصريين والكوفيين أن الصفة إذا سميت بها رجلاً نحو أحمر لم ينصرف في المعرفة وانصرف في النكرة، قالوا: تقول: مررت بأحمر وأحمر آخر إذا كان اسماً، لأنه قد خرج عن الصفة فصار بمنزلة أحمد إذا سمينا به فنصرفه في النكرة كما نصرف أحمد.

وشرح ذلك أن أحمر أول أحواله النكرة وهو فيها لا ينصرف نحو هذا رجل أحمر فإذا عرف بالعلمية بقي على منع الصرف فإذا نكر بعد التسمية رد إلى حاله الأولى وهو فيها لا ينصرف أما أحمد فأول أحواله المعرفة وهو فيها لا ينصرف فإذا نكر رد إلى حال لم تكن له.

انظر ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ص ٧ وهامشها.

(2) ذكر سيبويه ثلاثة ألفاظ في هذا الباب وهي أجدل وأخيل وأفعى فزعم أن الأكثر في هذا أن يكون اسماً، قال: فأجود ذلك أن يكون هذا النحو اسماً وقد جعله بعضهم صفة».

= الكتاب 2/5